الأمم المتحدة
S/2011/662
مجلس الأمن
Distr.: General
25 October 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٥٠ (٢٠١٠)

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٠ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدم تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار وعن الحالة في ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال. ويعرض التقرير معلومات مستكملة عن التقييم الوارد في تقريري المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (S/2010/556)، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٩٧ (٢٠٠٩)، ويستند إلى المعلومات التي وردت حتى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٢ – وكما هو الحال بالنسبة لتقريري السابق، فإن التقييم والتوصيات التالية تستند إلى المعلومات التي قدمتها إليَّ الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وفقاً للفقرة ٢١ من القرار ١٩٥٠ (٢٠١٠). وقدمت المعلومات كل من: أستراليا، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، بلغاريا، بنما، البوسنة والهرسك، تركيا، الدانمرك، سنغافورة، هنغاريا، واليابان، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وأجريت أيضا مشاورات في إطار منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

٣ – وينظر هذا التقرير في حالة القرصنة ويتفحص الأنشطة السياسية والقانونية والتنفيذية التي اضطلعت بها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة وشركاؤها في مجال مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال، ويختتم بملاحظات.

ثانيا – التطورات الرئيسية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال

٤ – وتشير تقارير المنظمة البحرية الدولية إلى تعرض ١٨٥ سفينة في المياه المقابلة لسواحل الصومال لهجمات، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١١، مما أدى إلى اختطاف

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢٨ سفينة. ووقعت معظم الهجمات التي أدت إلى اختطاف سفن خلال عام ٢٠١١ في غرب المحيط الهندي، هذا بالمقارنة مع ١٦٤ هجوماً تم الإبلاغ عنه و ٣٧ سفينة تم اختطافها خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٠. وفي بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بلغ عدد الرهائن ٣١٦ شخصاً وعدد السفن المحتجزة ١٥ سفينة، وذلك مقابل احتجاز ٣٨٩ رهينة و ١٨ سفينة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٥ - وتحقق هذا الانخفاض عن طريق مجموعة إجراءات اتخذتها القوات البحرية وتحسين تنفيذ توجيهات المنظمة البحرية الدولية وأفضل الممارسات الإدارية للحماية من أعمال القرصنة المنطلقة من الصومال التي طورها قطاع النقل البحري. وشمل ذلك تطبيقاً أفضل من جانب السفن التجارية لتدابير الحماية الذاتية وزيادة الوعي بالحالة السائدة. وأفادت القوات البحرية أن التدخل العسكري حال دون وقوع ٧٥ في المائة من الهجمات في العام الماضي، في حين حققت السفن التجارية هذا العام معدل النجاح نفسه باتخاذ إجراءات قوية، بما في ذلك استخدام الغرف المحصنة.

٦ - وبسبب فترة الرياح الموسمية، انخفض عدد الهجمات الذي ارتفع في بداية العام ارتفاعاً ملحوظاً في حوض الصومال وغرب المحيط الهندي ولكنه شهد زيادة في منطقة جنوب البحر الأحمر/باب المندب وفي بحر العرب على مقربة أكثر من ساحل عُمان. على أنه من المتوقع أن يزيد عدد الهجمات في حوض الصومال وغرب المحيط الهندي مع نهاية فترة الرياح الموسمية.

٧ - وقد ثبتت في خليج عدن جدوى الاستراتيجية العسكرية التي تقوم على وجود القوة البحرية وقوة الرد بالاقتران مع عمليات بحرية قرب الساحل الشرقي للصومال لاحتواء أنشطة مجموعات عمل القراصنة وردعها. غير أن ذلك أدى إلى انتقال عمليات القراصنة جغرافياً إلى البحر الأحمر وحوض الصومال وإلى مناطق أبعد عن ساحل الصومال حتى المحيط الهندي. وينشط القراصنة حالياً في أعالي البحار على مسافات تصل إلى ١ ٧٥٠ ميلا بحرياً، ويتواصل تزايد عدد هجمات القراصنة. ولقد فرض الانتشار الجغرافي لأنشطة القراصنة المزيد من العبء على القوات البحرية القليلة. وإضافة إلى ذلك، قام مرتكبو أعمال القرصنة بتكييف أساليبهم للحيلولة دون استرداد القوات البحرية للسفن من خلال زيادة استخدام السفن المحتجزة والمراكب الشراعية ''كسفن دعم''، وهم غالباً ما يبقون أفراد طاقمها المحتجزين على متنها كدروع بشرية.

٨ - وزاد هذا التطور من تهديد القرصنة لجميع السفن التي تعبر المحيط الهندي، مما أدى بدوره إلى ارتفاع أقساط التأمين التي يسددها قطاع النقل البحري. وإلى جانب دفع فديات

مرتفعة باستمرار وتغيير مسار السفن وما يستهلكه من وقت، بدأت تكاليف النقل البحري تتزايد، مما يخلف آثاراً سلبية على الاقتصاد العالمي.

٩ - وتحولت القرصنة الصومالية إلى جريمة منظمة متطورة. وقد تعززت قدرة عصابات القراصنة على الهجوم بفضل زيادة إيراداتهم المتأتية من فرض فديات مرتفعة. وفي عام ٢٠١١، استهدف القراصنة، باستخدام أسلحة أثقل وأفضل نوعية، المزيد من ناقلات النفط والسفن الشراعية. وزادت أيضاً أعمال العنف ضد البحارة. وفي الصومال، تفيد التقارير حالياً عن قيام القراصنة بعمليات على طول الساحل الشرقي بأكمله للبلد، بما في ذلك انطلاقاً من المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب.

١٠ - وتثير القلق بشكل خاص محنة ٣١٦ رهينة يحتجزهم حالياً القراصنة فوق أراضي الصومال، ولا سيما في ''بونتلاند''، وكذلك في ''غالمودوغ''. ومن بين هؤلاء الرهائن بحارة من جميع أنحاء العالم، وكذلك أشخاص من أوروبا الغربية يمارسون الملاحة على سبيل الاستجمام. وقدمت السلطات في هذه المناطق مساعدة حيوية لضمان إطلاق سراح الرهائن. ويجري تنفيذ ذلك الإجراء عادة من خلال جهود متضافرة تبذلها شركات النقل البحري، وجهات فاعلة أخرى في القطاع الخاص، والحكومات. وفي بعض الحالات، اضطلعت الأمم المتحدة بدور أكبر، ويشمل ذلك الحالات التي يفرج فيها عن سفينة بينما يظل بعض أفراد طاقمها رهن الاحتجاز، أو الحالات التي يواجه فيها الرهائن صعوبات للعودة إلى أوطانهم.

ثالثا - الجهود التي تبذلها السلطات

١١ - وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٥٠ (٢٠١٠)، تم تمديد الأذون الواردة في القرارات ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، و ١٨٥١ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٧ (٢٠٠٩) المتعلقة بأنشطة مكافحة القرصنة في المياه الإقليمية قبالة سواحل الصومال وداخل الصومال. وحتى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، لم تقدم أية دولة عضو أو منظمة إقليمية إضافية إخطاراً مسبقاً عن تعاونها مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال.

١٢ - وأعلنت الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال عن التزامها بالقضاء على القرصنة ووافقت على استراتيجية وطنية لمكافحة القرصنة على النحو المنصوص عليه في خريطة طريق مقديشو الصادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ووافقت الحكومة الاتحادية الانتقالية، و ''بونتلاند'' و ''غالمودوغ'' على العمل معاً لتطوير الأمن البحري، والسياسات والتشريعات المتعلقة بمكافحة القرصنة، وتدابير الحماية في ما يتعلق بالموارد الطبيعية

في الصومال. وتشمل الأنشطة الرامية إلى تيسير تحقيق هذه الأهداف إنشاء منطقة اقتصادية خالصة في الصومال؛ وتعيين منسق معني بشؤون مكافحة القرصنة في الحكومة الاتحادية الانتقالية ضمن وزارة محددة؛ وإنشاء قدرة على إعمال القانون البحري؛ واعتماد استراتيجية أمنية بحرية متفق عليها ومنسَّقة؛ والشروع في برامج إنمائية لإشراك المجتمع المحلي في مكافحة القرصنة، ترتبط بالمشاريع الاقتصادية الساحلية؛ وبناء القدرات داخل قطاع العدالة الجنائية، وسن التشريعات المتعلقة بمكافحة القرصنة. وتستطلع الحكومة الاتحادية الانتقالية حالياً الخيارات التجارية المتاحة لنشر دوريات في مياه الصومال.

١٣ - وقدمت فرقة العمل المعنية بمكافحة القرصنة في ''بونتلاند'' المساعدة لعدد من البحارة الذين تقطعت بهم السبل أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وعرضت سلطات ''بونتلاند'' سياستها المتعلقة بمكافحة القرصنة، وهي تلتمس المساعدة الدولية لتنمية قدرات حرس السواحل ومحطات رصد السواحل.

١٤ - وفي الآونة الأخيرة، أصبحت ''غالمودوغ'' تضم أنشط قواعد القراصنة. وأعربت فرقة العمل المعنية بمكافحة القرصنة في ''غالمودوغ'' عن عزمها على إنشاء وحدة شرطة بحرية على الشاطئ وقبالته.

١٥ - وأصبحت عملية كمبالا، التي يشارك فيها كل من الحكومة الاتحادية الانتقالية و ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' و ''غالمودوغ''، أداة فعالة لتيسير الإعداد المشترك لخطط مكافحة الفرصنة في الصومال. وناقشت الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية أفضل السبل الكفيلة بتنفيذ التشريعات البحرية وتعزيز قدرة الصومال على محاكمة المشتبه في قيامهم بأعمال القرصنة أثناء اجتماعين عُقدا في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١ في لندن وفي ٢٦ أيار/مايو في نيروبي. ومؤخراً، قامت عملية كمبالا بتيسير اتفاق بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية للإعلان رسمياً عن إنشاء المنطقة الاقتصادية الخالصة في الصومال، على النحو المعلن عنه في خريطة الطريق. وتعمل الحكومة الاتحادية الانتقالية والمناطق الثلاث حالياً على إنشاء مكاتب محلية لمنسقي أنشطة مكافحة القرصنة، الأمر الذي يتطلب تمويلا دوليا. وشددت السلطات الصومالية على أن القضاء على القرصنة في الصومال لن ينجح إلا إذا اتبعت الحكومة الاتحادية الانتقالية والمناطق نهجاً شاملاً يتصدى لعدم الاستقرار وغياب الإدارة وإنفاذ القوانين.

رابعا - التعاون الدولي للتصدي للقرصنة قبالة سواحل الصومال

١٦ - في ٣ شباط/فبراير ٢٠١١، وبالتعاون مع الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، والمديرين التنفيذيين لبرنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،

وكذلك كبار ممثلي قطاع النقل البحري، ساعدتُ في إطلاق خطة العمل لمكافحة القرصنة تجاوباً مع موضوع اليوم البحري العالمي لعام ٢٠١١ و ''القرصنة: تنسيق الرد''. وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز التركيز على المساعي الرامية إلى مكافحة القرصنة بكافة أنواعها وإلى تيسير جهد عالمي أوسع نطاقاً. وتسعى أهدافها الرئيسية إلى زيادة الضغط على المستوى السياسي لضمان إطلاق سراح جميع الرهائن الذين يحتجزهم القراصنة؛ وتنقيح المبادئ التوجيهية للمنظمة البحرية الدولية وتحسينها والترويج لها؛ وتعزيز مستويات أعلى من الدعم والتنسيق مع القوات البحرية؛ تشجيع التنسيق والتعاون بين الدول والمناطق والمنظمات والقطاع الصناعي؛ والمساعدة في بناء قدرات المناطق التي تنتشر فيها عمليات القرصنة في العالم، وتوفير الرعاية للأشخاص الذين يهاجمهم القراصنة أو يخطفونهم ولأسرهم.

١٧ - وفي عام ٢٠١١، عملت المنظمة البحرية الدولية على تعزيز المزيد من التعاون بين الدول والمناطق والمنظمات وفي ما بينها عن طريق تبادل المعلومات؛ وتنسيق الجهود العسكرية والمدنية؛ وإعداد مبادرات إقليمية وتنفيذها، مثل مدونة جيبوتي لقواعد السلوك التابعة للمنظمة البحرية الدولية.

١٨ - وأقر فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، في ٣ حزيران/ يونيه ٢٠١١ في كمبالا بضرورة مساعدة الصومال والمنطقة على بناء القدرات في مجال مكافحة القرصنة، من خلال عملية كمبالا، وعلى إنشاء مشاريع برية لتوفير فرص العمل وإدرار الدخل يمكن أن تسهم في القضاء على القرصنة وغيرها من الأنشطة غير القانونية بصورة دائمة. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في كوبنهاغن، أقر فريق الاتصال بأن الحل لمشكلة القرصنة يستوجب اتباع نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية في الصومال، وحماية الموارد البحرية. وحث المشاركون أيضاً المؤسسات الاتحادية الانتقالية على اعتماد تشريعات لمكافحة القرصنة وعلى النظر في إعلان منطقة اقتصادية خالصة.

ألف - فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال

١٩ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٥١ (٢٠٠٨)، أنشئ فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لتيسير المناقشات وتنسيق العمل فيما بين الدول والمنظمات بهدف مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان فريق الاتصال يضم أكثر من ٦٦ مشاركا من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية.

٢٠ - وواصل فريق الاتصال كفالة التنسيق الوثيق على الصعيد الدولي للكفاح ضد القرصنة والسطو المسلح، والاجتماع في ظل رئاسة جمهورية كوريا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠) وتركيا (آذار/مارس ٢٠١١) وسنغافورة (كانون الثاني/يناير ٢٠١١). ويواصل الفريق، بتعاون وثيق مع الحكومة الاتحادية الانتقالية والإدارات الإقليمية الأخرى، حمل الأطراف المعنية على الصعيد الدولي على اتخاذ إجراءات شاملة وحاسمة ضد هذا التهديد العالمي. واجتمعت الأفرقة العاملة الأربعة التابعة لفريق الاتصال بشكل منتظم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع الفريق العامل ١ المعني بتنسيق العمليات وبناء القدرات الإقليمية تحت رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبدعم من المنظمة البحرية الدولية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وشباط/فبراير ٢٠١١ وحزيران/يونيه ٢٠١١. وتلقى إسهامات منتظمة من رؤساء آلية الوعي المشترك وتفادي التضارب تبرز لأعضائه أوجه القصور الرئيسية من الناحية العسكرية، لا سيما طائرات الدوريات البحرية وناقلات النفط لتموين السفن. ويواصل الفريق العامل ١ أيضا إتاحة منتدى للحوار بين البلدان المساهمة بالقوات العسكرية. وأقر فريق الاتصال الاحتياجات ذات الأولوية التي حددها الفريق العامل ١، بما في ذلك دعم برنامج لبناء القدرات الجنائية/القضائية في الصومال وفي المنطقة؛ وتنفيذ مدونة جيبوتي لقواعد السلوك؛ وبناء القدرات في مجال مكافحة القرصنة والأمن البحري لخفر السواحل والشرطة البحرية والقوات العسكرية في الإقليم، وفقا لخطة العمل الإقليمية بشأن القرصنة والأمن البحري في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي؛ وإنشاء منطقة اقتصادية خالصة للصومال؛ واتخاذ إجراءات إقليمية شاملة للقطاعات لمكافحة القرصنة وضمان الأمن البحري في الصومال، تولت تيسيرها الأمم المتحدة، لا سيما عن طريق عملية كمبالا وبرنامجي الأمم المتحدة لسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني.

٢٢ - ويركز الفريق العامل ٢، الذي تترأسه الدانمرك، على الجوانب القانونية لمكافحة القرصنة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. واجتمع الفريق أربع مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصل تعزيز النهج المشترك في معالجة الجوانب القانونية وفهمها عن طريق تبادل المعلومات المتعلقة بالأنشطة القضائية الجارية، بما فيها قضايا محددة مقدمة أمام المحكمة لمكافحة القرصنة. وأضاف الفريق العامل وثائق قانونية إلى مجموعة الأدوات القانونية التي تستخدم كتوجيهات لفريق الاتصال والدول الأعضاء والمنظمات بشأن جميع جوانب مكافحة القرصنة. وناقش الفريق العامل ٢ كيفية ضمان محاكمة المشتبه في ارتكابهم القرصنة محاكمة فعالة، بوسائل منها تحليل الخيارات التي قدمها جاك لانغ،

المستشار الخاص السابق المعني بالمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وفي الوقت الراهن، يقضي أكثر من ألف قرصان مدة أحكامهم بالسجن أو في انتظار صدور حكم في النظم الوطنية لعشرين دولة.

٢٣ - ووضع الفريق العامل ٢ إطارا قانونيا لنقل القراصنة المحكوم عليهم من الدول التي قامت بمحاكمتهم إلى السجن في الصومال. وأسفر هذا العمل عن إبرام اتفاقات بين سيشيل والصومال تشمل إدارتي ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند''. ويؤيد الفريق العامل الجهود الرامية إلى وضع الإطار موضع التنفيذ، الأمر الذي يتوقف أيضا على استمرار الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لبناء سجون وفق المعايير الدولية في الصومال والتعاون الوثيق من جانب السلطات الصومالية.

٢٤ - ويتناول الفريق العامل ٣ مسألة تعزيز الوعي الذاتي وغيره من المقدرات في قطاع الشحن البحري، وتترأسه الولايات المتحدة، بدعم من المنظمة البحرية الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير اجتمع الفريق العامل مرتين وعمل عن طريق المراسلات من خلال فريقين عاملين فيما بين الدورات معنيين بالتوجيهات المتعلقة بالجهات الخاصة المقدمة للخدمات الأمنية المسلحة، وبوضع إطار لتوجيه دول العلم بشأن استعمال أداة للمنظمة البحرية الدولية لضمان الامتثال لأفضل الممارسات من أجل تجنب القرصنة والإفلات منها والدفاع ضدها. وعلاوة على ذلك، جرى استكمال أفضل الممارسات الإدارية التي طورها قطاع النقل البحري وعممت كتيبات بشأنها على نطاق واسع.

٢٥ - وعقدت مصر اجتماعين للفريق العامل ٤ الذي يسعى إلى تحسين الجهود الدبلوماسية والإعلامية المتعلقة بجميع جوانب القرصنة. واجتمع الفريق العامل مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير وعمل على تحسين تنسيق مختلف الرسائل الإعلامية المقدمة تحت رعاية الاستراتيجية الإعلامية لفريق الاتصال. ورصد الفريق العامل أيضا التقدم الذي أحرزه مشروع للاتصالات جرى تنفيذه في المجتمعات المحلية الصومالية، وتولى تيسيره مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بتمويل من الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

٢٦ - وأنشأ فريق الاتصال، في اجتماعه المعقود في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١، الفريق العامل ٥ المعني بالتدفقات المالية. ويعتزم الفريق العامل الجديد، برئاسة إيطاليا، تنسيق الجهود الرامية إلى تعقب التدفقات المالية غير المشروعة وتعطيلها، مع إبراز دور الجهات التي تمول عمليات القرصنة وسائر الجهات الضالعة بشكل غير مباشر في تمويل القرصنة. وعقدت اجتماعات تحضيرية في الولايات المتحدة وجمهورية كوريا وإيطاليا.

٢٧ - وواصلت الأمم المتحدة دعم عمل فريق الاتصال والأفرقة العاملة التابعة له عن طريق توفير الخبرة الفنية، والتنسيق، وتيسير الحوار بين أعضائه.

باء - الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال

٢٨ - قام الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي أنشئ في أوائل عام ٢٠١٠، بتعزيز أنشطته وتوسيع نطاقها. ويقدم الصندوق الاستئماني الدعم لمشاريع تتراوح بين تجديد السجون المكتظة وبناء القدرات في المنطقة على محاكمة واحتجاز القراصنة المحكوم عليهم، وشن حملات ضد جاذبية القرصنة لدى الشباب الصوماليين. وفي مؤتمر للمانحين انعقد في دبي في نيسان/أبريل ٢٠١١، وشاركت في استضافته الإمارات العربية المتحدة، تلقى الصندوق الاستئماني مبلغ ٤,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل تبرعات جديدة، بما فيها تبرعات من القطاع الخاص للمرة الأولى. وهذه التبرعات مهمة وأدعو مرة أخرى المجتمع الدولي، بما في ذلك صناعة النقل البحري، إلى مواصلة دعم الصندوق الاستئماني.

٢٩ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان الصندوق الاستئماني قد تلقى ما يبلغ مجموعه حوالي ٨,٣ مليون دولار منذ إنشائه. وأوصى مجلس الصندوق الاستئماني بصرف حوالي ٧ ملايين دولار لتمويل ما مجموعه ١٤ مشروعا. وقدمت المشاريع حتى الآن، أساسا، دعما للأنشطة المتصلة بإنفاذ القوانين والمحاكمة والاحتجاز.

جيم - التعاون الإقليمي

٣٠ - منذ صدور تقريري الأخير، وقعت دولتان أخريان على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك التابعة للمنظمة البحرية الدولية، ألا وهما إريتريا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ والإمارات العربية المتحدة، في نيسان/أبريل ٢٠١١. وبذلك يبلغ مجموع الدول الموقّعة ١٨ بلدا، من بينها إثيوبيا والأردن وإريتريا وتنزانيا والإمارات العربية المتحدة وجزر القمر وجيبوتي والسودان وسيشيل والصومال وعمان وكينيا ومدغشقر ومصر وملديف والمملكة العربية السعودية وموريشيوس واليمن.

٣١ - وأُحرز تقدم في جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، التي يجري تمويلها وإدارتها إلى حد كبير عن طريق المنظمة البحرية الدولية. وقامت المنظمة بتوفير التدريب على الوعي بالأحوال البحرية للموظفين في مراكز تبادل المعلومات، وعقدت حلقات عمل إقليمية. ويجري وضع برنامج إقليمي للتدريب على عمليات إنفاذ القانون البحري، في شراكة مع منظمة حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وبدأ تشغيل مراكز تبادل المعلومات

في أوائل عام ٢٠١١، وهي الآن متصلة بجميع الدول الثماني عشرة الموقّعة على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك عبر شبكة تبادل المعلومات على الإنترنت. وفي تترانيا، يجري تعزيز الوعي بالأحوال البحرية من خلال تحديث الرادارات الساحلية والنظام الآلي لتحديد الهوية، بالاتصال مع البحرية التترانية في مركز دار السلام لتنسيق عمليات الإغاثة في البحر. وعقدت المنظمة البحرية الدولية مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبمشاركة مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، حلقات عمل أولية لوضع نهج مشترك بين وكالات متعددة لإنفاذ القانون البحري في جيبوتي ونيروبي كجزء من برنامج أوسع نطاقا لتهيئة بيئة مشتركة بين الوكالات تعد ضرورية لتوفير الأمن البحري على نحو فعال.

٣٢ - وواصل الاتحاد الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولجنة المحيط الهندي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إدراج المسائل المتصلة بالقرصنة في جداول أعمالها.

٣٣ - واعتمد وزراء من منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي استراتيجية إقليمية وخطة عمل إقليمية للأمن البحري، في الاجتماع الوزاري الإقليمي الثاني المعني بالقرصنة والأمن البحري في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي، المعقود في موريشيوس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتنص الاستراتيجية على وضع إطار إقليمي لمنع ومكافحة القرصنة، وتعزيز الأمن البحري بواسطة نهج قائم على ثلاثة أركان. وسينطوي ذلك على ما يلي: (١) وضع وتنفيذ خطة عمل للأراضي الصومالية لمكافحة القرصنة ومنعها؛ (٢) وتشجيع دول المنطقة على محاكمة القراصنة، بدعم مالي وتقني من المجتمع الدولي؛ (٣) وتعزيز قدرات دول المنطقة على ضمان أمن مناطقها البحرية. وتشمل خطة العمل الإقليمية أيضا تبادل المعلومات، والتعاون، والعمل المشترك، وتدابير بناء القدرات. وتقرر أن تؤدي اللجنة الأقاليمية لتنسيق التعاون، المؤلفة من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ولجنة المحيط الهندي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي دور الأمانة لآلية التنسيق الإقليمية لدعم تنفيذ خطة العمل.

٣٤ - وعقد وزراء الدفاع التابعين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اجتماعا استثنائيا في بريتوريا في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١، اعتمدوا خلاله استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة وقاموا بتشكيل فرقة عمل تضم قواد سلاح البحرية من تترانيا وموزامبيق وجنوب أفريقيا. ويتوقع أن تحدد فرقة العمل مركزا على مستوى المنطقة في جنوب أفريقيا لتنسيق المعلومات

والاستخبارات المتعلقة بالقرصنة. وشجعوا بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تعزيز الأطر القانونية الإقليمية والمحلية لإلقاء القبض على القراصنة ومحاكمتهم وسجنهم أو إعادتهم إلى أوطانهم. وأكدوا على أهمية هذه التدابير إلى جانب تبادل الاستخبارات والتصديق على المعاهدات البحرية الدولية ذات الصلة نظرا لأن المياه الواقعة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تقع خارج نطاق العمليات العسكرية البحرية الدولية الجارية قبالة القرن الأفريقي.

٣٥ - وفي اجتماع عقد في دار السلام في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أيدت دول منطقة شرق أفريقيا إنشاء أفرقة إقليمية مشتركة للتحقيق بعد الإفراج. وبالتعاون بين شرطة جنوب أفريقيا والإنتربول، جرى فحص سفينة أفرج عنها قراصنة صوماليون في نيسان/أبريل ٢٠١١، مما أدى إلى استعادة كمية كبيرة من الأدلة ما زالت قيد التحليل.

٣٦ - وفي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، عقدت الإمارات العربية المتحدة مع شركة موانئ خاصة، مؤتمرا دوليا رفيع المستوى في دبي أكد على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الكفاح ضد القرصنة. واتفق المشاركون على أنه لا يمكن مكافحة القرصنة إلا بتنفيذ استراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار أيضا الأسباب الجذرية والجوانب الإنسانية والاقتصادية الحيوية للقرصنة البحرية.

٣٧ - واستضافت حكومة سيشيل مؤتمرا دوليا رفيع المستوى معنيا بالقرصنة في ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر، ركز على تنفيذ قوانين البحار بطريقة أفضل، وتقديم دعم سياسي من جانب المنظمات الدولية والحكومات الوطنية، وبناء القدرات في الدول الساحلية. وأعلنت حكومة سيشيل أيضا أنها ستستضيف مركزا للتحليلات والعمليات البحرية سيركز أيضا على تحليل الأنشطة غير المشروعة.

٣٨ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، اجتمع ممثلون عن ٤٧ دولة ومنظمة تشارك في عمليات مكافحة القرصنة في المحيط الهندي في مقر منظمة حلف شمال الأطلسي، لمناقشة سبل تعزيز أوجه التآزر بين مختلف الجهود التي يبذلها كل منها في المحيط الهندي.

دال - الأنشطة البحرية قبالة ساحل الصومال

٣٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حافظت القوات البحرية الثلاث المتحالفة والمتعددة الجنسيات التي تسهم في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال على وجودها في المنطقة. إضافة إلى ذلك، قام عدد من الدول الأعضاء بشكل مستقل بنشر قطع عسكرية بحرية في المنطقة في إطار الجهود الدولية لمكافحة القرصنة، بعضها بالتنسيق مع تحالفات متعددة

الجنسيات. وتضطلع التحالفات البحرية أيضا بدور تنسيقي للقوات العاملة في خليج عدن وحوض الصومال.

الاتحاد الأوروبي

٤٠ - تواصل العملية البحرية الأولى للاتحاد الأوروبي، ''أطلنطا''، القيام بدور محوري في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لردع ومكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال. ومدد مجلس أوروبا ولاية العملية لمدة سنتين إضافيتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، باعتبار ذلك جزءا من الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي بالنسبة للقرن الأفريقي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت بلدان من الاتحاد الأوروبي وبلدان مساهمة من خارج الاتحاد الأوروبي بنشر قطع بحرية تضم ما يزيد على ٣٢ سفينة من ١١ دولة، وأربع طائرات في المتوسط و ٨٠٠ ١ فرد، باعتبار ذلك جزءا من العملية.

٤١ - وأحد الجوانب الهامة التي تركز عليها عملية أطلنطا هي حماية سفن برنامج الأغذية العالمي، التي جرت إلى الآن مرافقة ما يزيد على مائة سفينة منها، وجرت كذلك مرافقة شحنات مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، أحبطت عملية أطلنطا العديد من هجمات القراصنة وأحالت قضية واحدة للمحاكمة في سيشيل. وعلاوة على ذلك، وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقا مع موريشيوس في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١ لنقل من يشتبه في قيامهم بارتكاب أعمال القرصنة.

٤٢ - ويشارك الاتحاد الأوروبي أيضا في جهود طويلة الأجل من أجل مكافحة القرصنة عن طريق المضي في مسارين رئيسيين. ذلك أنه يدعم تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية التي اعتُمدت في المؤتمر الوزاري لبلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، من خلال مشروع يبلغ حجم تمويله ٢٥ مليون يورو. ويعتزم أيضا تقديم مساعدة لتمكين بلدان المنطقة من السيطرة على مياهها الإقليمية ومناطقها الاقتصادية الخالصة.

منظمة حلف شمال الأطلسي

٤٣ - تساهم منظمة حلف شمال الأطلسي، من خلال عملية 'درع المحيط'، في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية. وتشتمل المبادرة على عدد من السفن أقصاه خمس سفن تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي تقوم بدوريات في المياه الواقعة قبالة سواحل القرن الأفريقي وعلى امتداد ممر العبور الموصى به دوليا. وعملية درع البحار مصرح لها بمرافقة السفن التي تستأجرها الأمم المتحدة حتى تصل إلى مدخل ميناء

مقديشيو. وتوفر عملية منظمة حلف شمال الأطلسي عادة ما لا يقل عن ثلث عدد السفن الحربية في ممر العبور الموصى به دوليا في خليج عدن، الذي تضطلع فيه منظمة حلف شمال الأطلسي بدور المنسق منذ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٤٤ - وأجرت منظمة حلف شمال الأطلسي مؤخرا استعراضا استراتيجيا لعملية درع المحيط وخلصت إلى أن دورها في مكافحة القرصنة سوف يستمر في التركيز على المجالات التي تحظى فيها بميزة نسبية. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت منظمة حلف شمال الأطلسي على بناء القدرات الإقليمية في حدود إمكانياتها وقدراتها.

القوات البحرية المشتركة

٤٥ - كما أشرت في تقريري السابق (S/2010/556)، فالقوات البحرية المشتركة هي تحالف بحري دولي مؤلف من ٢٥ دولة، تقوده الولايات المتحدة، ويجري عمليات متكاملة ومنسقة في خليج عدن وخليج عمان وبحر العرب والخليج العربي والبحر الأحمر وأجزاء من المحيط الهندي. وتتكون القوات البحرية المشتركة من ثلاث فرق عمل مشتركة متميزة هي: فرقة العمل المشتركة - ١٥٠ وفرقة العمل المشتركة - ١٥١ وفرقة العمل المشتركة - ١٥٢. وتجري القوات البحرية المشتركة عمليات لمكافحة القرصنة من خلال فرقة العمل المشتركة ١٥١، بينما تجري فرقتا العمل ١٥٠ و ١٥٢ عمليات الأمن البحري وتساعد في بناء القدرات الإقليمية في منطقة العمليات.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نجحت فرقة العمل المشتركة ١٥١، في ردع هجمات متعددة للقراصنة، وأنقذت سفينة تحمل قراصنة على متنها، واستجابت لنداءات طوارئ من سفن تواجه مشاكل وضبطت كميات كبيرة من السلع المهربة، بما فيها الأسلحة والمخدرات والمواد المتصلة بها. وإضافة إلى ذلك، أدت فرقة العمل المشتركة ١٥١ دورا حيويا في تشجيع وتنفيذ عملية إزالة ''التضارب'' التكتيكي بين جميع السفن والدول الأعضاء العاملة في خليج عدن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت فرقة العمل المشتركة ١٥١ بدور المنسق في ممر العبور الموصى به دوليا وتقوم حاليا بدور المنسق في حوض الصومال.

جهود إضافية بذلتها الدول الأعضاء

٤٧ - تكتمل الجهود التي تبذلها قوات التحالف المتعددة الجنسيات بأنشطة فردية تقوم بها الدول الأعضاء قبالة سواحل الصومال. وقد نشرت كل من جمهورية إيران الإسلامية، وجنوب أفريقيا، والصين، وكينيا، وماليزيا، والمملكة العربية السعودية، والهند، واليابان، واليمن سفنا

و/أو طائرات بحرية لمكافحة القرصنة في المنطقة. وقامت سفن تلك البلدان، بدرجات متفاوتة من التنسيق مع قوات التحالف، بمرافقة مئات السفن التجارية وتوفير الحماية المباشرة لسفن تجارية معينة، بما في ذلك السفن التي أفرج عنها القراصنة؛ وأجرت عمليات إنقاذ لسفن تواجه مشاكل؛ وضبطت كميات كبيرة من الأسلحة وغيرها من السلع المهربة. ووافقت أيضا الصين والهند واليابان على تنسيق جهودها على نحو أكثر فعالية، عن طريق إنشاء فريق عامل لتنسيق القوافل باعتبار ذلك جزءا من مبادرة الوعي المشترك وتفادي التضارب.

تنسيق المبادرات العسكرية والمدنية – العسكرية

٤٨ - أقيمت عدة آليات لتنسيق أنشطة القطع العسكرية البحرية قبالة سواحل الصومال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت مبادرة الوعي المشترك وتفادي التضارب، برئاسة القوات البحرية المشتركة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي، في تحسين التنسيق العسكري. وفي الاجتماع الأخير للمجموعة، المعقود في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، جرى تمثيل ما يزيد على ٢٧ بلدا و ١٤ منظمة، بما في ذلك الوكالات المعنية بالأمن البحري والتنسيق، جنبا إلى جنب مع التحالفات الثلاثة وممثلي النقل البحري.

٤٩ - ويمثل التنسيق المدني - العسكري والتنفيذ الكامل لإرشادات المنظمة البحرية الدولية وأفضل الممارسات الإدارية، العناصر الرئيسية في استراتيجية حماية التجارة العالمية في المناطق التي تشتد فيها إمكانية التعرض للخطر. ولا تزال الآلية الرئيسية لحماية السفن التجارية التي تمر عبر خليج عدن تتمثل في التعاون بين النقل البحري والوجود البحري من خلال استخدام ممر العبور الموصى به دوليا، على النحو الذي أيدته المنظمة البحرية الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويتيح هذا للمرور التجاري الذي سبق تسجيله عبور المناطق البحرية عالية الخطورة في الأوقات الملائمة، بحماية القطع البحرية التي تجوب المنطقة والموفدة من بلدان تقوم بنشرها بشكل مستقل، من قبيل الاتحاد الروسي والصين والهند واليابان. وفي منطقة المحيط الهندي الأكثر اتساعا، لا يزال الوعي بالأوضاع وتجنب الجماعات التي تقوم بأنشطة القرصنة ويشكل مفتاح الموقع. وتقوم القوات البحرية بانتظام بإصدار معلومات تتعلق بالتهديدات إلى السفن المسجلة لدى مركز الأمن البحري (القرن الأفريقي) والتابعة لمركز عمليات التجارة البحرية التابع للمملكة المتحدة في دبي.

٥٠ - وإضافة إلى هذه الجهود، ثمة حاجة لتوسيع الآلية وإضفاء الطابع الرسمي عليها من أجل أغراض التحقيق والمقاضاة. ويجب أن تتاح المعلومات التي تحصل عليها القطع العسكرية في عرض البحر لمختلف هيئات إنفاذ القانون والهيئات القضائية، من قبيل فريق

الرصد المعني بالصومال وإريتريا المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠)، والإنتربول. وأصدرت المنظمة البحرية الدولية مؤخرا مبادئ توجيهية للمساعدة في التحقيق في جرائم القرصنة والسطو المسلح التي تتعرض لها السفن (MSC.1/Circ.1404) باعتبارها تكملة لمدونة الممارسات الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية المتعلقة بنفس الموضوع.

هاء - المساعدة المقدمة إلى برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٥١ - يشكل تقديم المساعدة الإنسانية إلى منطقة الصومال بشكل آمن أمرا بالغ الأهمية. وفي الوقت الحالي، ثمة ١٤ مليون شخص متضرر من الجفاف في القرن الأفريقي، بما في ذلك نحو ٣,٧ مليون شخص في الصومال، ونحو ٨٠ ٠٠٠ لاجئ يلتمسون المساعدة في بلدان أخرى في المنطقة. ويشكل ضمان سلامة وكفاءة النقل البحري أولوية لدى برنامج الأغذية العالمي من أجل تقديم المساعدة الإنسانية لإنقاذ الأرواح إلى السكان المعرضين للخطر في الصومال وفي المنطقة الأكثر اتساعا. وقد بدأت عملية أطلنطا التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي عملها دعما لقرارات مجلس الأمن ١٨١٤ (٢٠٠٨)، و ١٨١٦ (٢٠٠٨)، و ١٨٣٨ (٢٠٠٨)، و ١٨٤٦ (٢٠٠٨). وتتمثل ولايتها في المساهمة في حماية السفن التابعة لبرنامج الأغذية العالمي التي تقدم المعونات الغذائية إلى السكان المعرضين للخطر في الصومال، والسفن التابعة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تنقل مواد إلى البعثة؛ وإلى السفن المعرضة للخطر التي تبحر في خليج عدن وقبالة سواحل الصومال.

٥٢ - ومنذ نشر عملية أطلنطا، لم تتعرض أي سفينة تحمل أغذية تابعة لبرنامج الأغذية العالمي إلى هجوم من القراصنة. غير أن إمدادات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قد تعرضت لمحاولتين باءتا بالفشل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تم بشكل آمن اصطحاب سفن تحمل نحو ٦٢ ٠٠٠ طن من مساعدات برنامج الأغذية العالمي إلى الصومال من خلال موانئ مقديشيو وبوساسو وبربرة. ويعمل برنامج الأغذية العالمي بشكل وثيق مع القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي من أجل تأمين إبرام اتفاقات مع دول العلم لكفالة أن تقوم مفرزة حماية السفن بالركوب على متن السفن من أجل تحسين الحماية التي تقدمها القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي من خلال عملية أطلنطا. وعقب إبرام اتفاق بين منظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة، سيبدأ خلال فترة وجيزة تدريب مفرزة حماية السفن التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وسيتم الاستعانة بالمفرزة على متن سفن معينة

مخصصة لتقديم الإمدادات إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك على أساس كل حالة على حدة.

واو – الجهود الإضافية المبذولة لحماية الملاحة الدولية قبالة سواحل الصومال

٥٣ – أقرت لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية في دورتها الثامنة والثمانين المعقودة في أواخر عام ٢٠١٠ الإرشادات المقدمة لموظفي أمن الشركات للمساعدة في تهيئة الشركة والطاقم لحالات الطوارئ عند التعرض للاختطاف من جانب القراصنة في غرب المحيط الهندي وخليج عدن (MSC.1/Circ.1390). وفي أيار/مايو ٢٠١١، اعتمدت لجنة السلامة البحرية في دورتها التاسعة والثمانين قرارا بشأن تنفيذ الإرشادات المتعلقة بأفضل الممارسات الإدارية، يحث بقوة جميع الأطراف المعنية على أن تتخذ إجراءات من أجل كفالة تنفيذ تدابير الحماية الذاتية هذه بشكل أفضل (القرار (89) MSC.324). وبالإضافة إلى الوثيقة MSC.1/Circ.1404، قدمت اللجنة أيضا إرشادات مؤقتة إلى أصحاب السفن ومشغلي السفن وربابنة السفن بشأن استخدام أفراد الأمن المسلحين الذين يجري التعاقد معهم من شركات خاصة ليكونوا على متن السفن في المناطق التي تشتد فيها خطورة القرصنة (MSC.1/Circ.1405) وقدمت كذلك توصيات مؤقتة إلى دول العلَم (MSC.1/Circ.1406).

٥٤ – وتواصل المنظمة البحرية الدولية المساعدة على المضي في إعداد هذه المبادئ التوجيهية من خلال لجنة السلامة البحرية ولجنة التيسير كليهما. وفي اجتماع عُقد فيما بين الدورات للفريق العامل المعني بالأمن البحري والقرصنة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، على النحو الذي أذنت به لجنة السلامة البحرية، تم استعراض الإرشادات المؤقتة التي أُعدت في الدورة التاسعة والثمانين للجنة، وإصدار توصيات مؤقتة منقحة لدول الموانئ والسواحل، وأصحاب السفن، ومشغليها وربابنها، ودول العلم، فيما يتعلق باستخدام أفراد الأمن المسلحين الذين يجري التعاقد معهم من شركات خاصة ليكونوا على متن السفن في المناطق التي تشتد فيها الخطورة. ولا تغير هذه الإرشادات من موقف المنظمة البحرية الدولية بشأن استخدام أفراد الأمن المسلحين الذين يجري التعاقد معهم من شركات خاصة، والذي لا يزال مفاده أن لكل دولة من دول العلم أن تقرر، بشكل فردي ما إذا كان ينبغي الإذن لأفراد أمن مسلحين أم لا بأن يستعان بهم على متن السفن التي تحمل علمها. وإذا قررت إحدى دول العلم السماح بهذه الممارسة، يرجع الأمر إلى هذه الدولة كي تقرر الشروط التي بمقتضاها يتم منح الإذن.

٥٥ – وفي رسالة وجهت إليَّ، أعربت الغرفة الدولية للنقل البحري عن أسفها لنقص فعالية استخدام أفراد الأمن المسلحين الذين يجري التعاقد معهم من شركات خاصة على متن

السفن. وقدمت الغرفة مقترحا بإنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة مؤلفة من حراس عسكريين مسلحين يمكن نشرهم على السفن العسكرية.

٥٦ - وعكف برنامج الأغذية العالمي على العمل بشكل وثيق مع المنظمة البحرية الدولية والقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي من أجل تحسين سلامة السفن المستخدمة من أجل عملياتنا المتعلقة بالصومال. وركزت المبادرات على التدابير الرادعة من قبيل إدراج مفرزة حماية السفن في أحكام العقود، والسعي للتعاقد مع الشركات التي تشغل السفن التي تحمل أعلام دول أبرمت القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي اتفاقات لحماية السفن معها. وحسَّن برنامج الأغذية العالمي زمن السفر عن طريق تنظيم جداول الموانئ بشكل أفضل ومن خلال استئجار السفن الحديثة على الأجل الطويل.

زاي - المسائل القانونية، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان

تقرير المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل القانونية المتصلة بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال

٥٧ - قدّم مستشاري الخاص المعني بالمسائل القانونية المتصلة بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، لدى اختتام ولايته، تقريرا (S/2011/30، المرفق) يتضمن ٢٥ مقترحا عن التدابير التي يتعين اتخاذها لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وتناولت تلك المقترحات عددا من المسائل القانونية والسياسية والاجتماعية - الاقتصادية. وقد رحّب مجلس الأمن في قراره ١٩٧٦ (٢٠١١) بذلك التقرير وأشار مع التقدير إلى الاستنتاجات والمقترحات الواردة فيه.

محاكمة القراصنة المشتبه فيهم

٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تزايد عدد محاكمات القراصنة المشتبه فيهم تزايدا ملحوظا. ففي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان أكثر من ١ ٠٠٠ قرصان مشتبه فيهم قد حُوكموا أو كانوا ينتظرون المحاكمة في ٢٠ دولة مختلفة هي: إسبانيا؛ وألمانيا؛ والإمارات العربية المتحدة؛ وبلجيكا؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ وجزر القمر؛ وجمهورية كوريا؛ وسيشيل؛ والصومال؛ وعمان؛ وفرنسا؛ وكينيا؛ وماليزيا؛ ومدغشقر؛ وملديف؛ والهند؛ وهولندا؛ والولايات المتحدة الأمريكية؛ واليابان؛ واليمن. وجاءت هذه المحاكمات ثمرة لتزايد القبض على القراصنة المشتبه فيهم؛ وتحسّن جمع الأدلة وحفظها؛ وتعزيز تقاسم المعلومات؛ وتوطيد الأطر التشريعية في بعض الدول وتزايد الإرادة السياسية للاضطلاع بتلك المحاكمات.

٥٩ - غير أنه لم تجرِ بعدُ محاكمة عدد كبير من المشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة لمجموعة متنوعة من الأسباب القانونية والعملية والسياسية، بما في ذلك نجاح القراصنة في التهرب من قبضة القوات البحرية، وعدم كفاية الأدلة اللازمة للمقاضاة، وعدم تعيين سلطة قضائية لديها القدرة والاستعداد لإجراء المحاكمات. ويقدم فصل جديد عن إنفاذ القانون، يرد في الطبعة الرابعة من منشور المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات الإدارية للملاّحين ومالكي السفن، توجيهات بشأن حفظ الأدلة وجمعها في مرحلة ما بعد الحادث. وأنشأت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) آلية تُقدّم من خلالها المشورة الآنية لمالكي السفن والصناعات الخاصة في هذا الصدد.

بناء القدرات

٦٠ - اضطلع كل من المنظمة البحرية الدولية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومكتب الشؤون القانونية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئات أخرى، بمجموعة من الأنشطة الرامية إلى مساعدة الدول على تنمية قدراتها في ما يتعلق بالقبض على القراصنة المشتبه فيهم واحتجازهم ومحاكمتهم في ظل الاحترام التام للقواعد والمعايير الدولية.

٦١ - واستنادا إلى الدعم المقدم من فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، خلال دورته العامة التاسعة، والقرارات التي اتخذتها الإنتربول أثناء مؤتمرَيها الإقليميَين الأفريقي والأوروبي، يعكف مكتب واشنطن العاصمة التابع للإنتربول حاليا على وضع قاعدة بيانات عالمية عن القرصنة البحرية ستُدمج فيها مجموعة متنوعة من المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالقرصنة البحرية بهدف دعم ما تضطلع به الدول الأعضاء من التحقيقات والمحاكمات الجارية للشبكات الإجرامية المنخرطة في أعمال القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال. وستُنقل قاعدة البيانات تلك إلى الأمانة العامة للإنتربول في عام ٢٠١٢ وسيُتاح الوصول إليها لأوساط إنفاذ القانون الدولي.

٦٢ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة للشرطة في الصومال وبناء قدراتها. فقد تلقى ضباط تابعون لإدارة التحقيقات الجنائية في كل من ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند''، بلغ مجموعهم ٩٦ ضابطا، التدريب اللازم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسعيا إلى تعزيز قدرة الجهاز القضائي الصومالي على محاكمة القراصنة المشتبه فيهم وفقا للمعايير الدولية، تخرّج مَن بلغ مجموعهم ٣٢ قاضيا ومدّعيا عاما من خلال برامج التدريب المعتمدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مدن هرجيسة ومقديشو وبوساسو. فقد أمدّ البرنامج الإنمائي بالتجهيزات محكمة الجنايات في بوساسو التي تُجري معظم المحاكمات

المتعلقة بالقرصنة في الصومال. وامتد نطاق برنامج المعونة القضائية الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي، بدعم من الصندوق الاستئماني، ليشمل جميع المناطق في ''صوماليلاند''، و ''بونتلاند'' والمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو، حيث قدم المشورة والتمثيل القانونين بالمجان لأكثر من ٦ آلاف شخص ومثل ١٠٧ قراصنة مشتبه فيهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أوشك تشييد سجن غاردو على الاكتمال ويتوقع أن يُسلّم لسلطات بونتلاند بحلول نهاية عام ٢٠١١.

٦٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، توسع نطاق الجهود المبذولة لإدماج بلدان المنطقة في برامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وواصل المكتب تقديم الدعم لبرنامج مكافحة القرصنة في كينيا من خلال زيادة بناء قدرة الجهاز القضائي والمدّعين العامّين وإنفاذ القانون، والاضطلاع بأنشطة التجديد والتدريب في السجون الكينية التي تحتجز ١٤٣ شخصا يشتبه في ارتكابهم القرصنة أو صدرت بحقهم أحكام إدانة. ونُظّمت في نيروبي دورة تدريبية لمدة ثلاثة أسابيع عن التحقيق الجنائي ودورة لمدة أسبوع كامل في سجن شيمو لا تيوا في مومباسا، الذي اضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتجديده. وبالإضافة إلى ذلك، وسّع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نطاق الدعم الذي يقدمه لسيشيل، باعتبار ذلك ثمرة لموافقة حكومة ذلك البلد على تولي دور أوسع نطاقا في إجراء المحاكمات المتعلقة بالقرصنة، كما يتولى المكتب إنجاز أعمال تشييد مبنى سجن يتسع لستين شخصا. ويجرى على وجه السرعة بذل الجهود الرامية إلى زيادة القدرة على احتجاز القراصنة داخل الصومال. ومن بين الإنجازات الرئيسية في هذا الصدد افتتاح سجن هرجيسة الجديد قرب نهاية عام ٢٠١٠. وفي بوساسو، قام المكتب بتجديد سجن من خلال الصندوق الاستئماني.

٦٤ - وسعيا إلى تمكين الصومال في آخر المطاف من استضافة المحاكمات المتعلقة بالقرصنة، نظّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دورة تدريبية لصالح المدّعين العامّين في كل من صوماليلاند وبونتلاند. وواصل المكتب تيسير إعادة القراصنة المدانين والذين قضوا مدة عقوبتهم في بلدان المنطقة، والصوماليين المهاجرين بصورة غير مشروعة الذين حكم ببراءتهم من تهم القرصنة المنسوبة إليهم، إلى وطنهم الصومال. وفي أواخر عام ٢٠١٠، ساعد المكتب في إعادة ١٧ صوماليا، حكم ببراءتهم من تهم تتعلق بالقرصنة، من نيروبي إلى ''بونتلاند''. وفي الآونة الأخيرة، أُعيد ١٠ رجال صوماليين إلى موطنهم بونتلاند بعد إدانتهم بتهم ارتكاب أعمال قرصنة وقضاء مدة العقوبة المفروضة في كينيا.

التشريعات الوطنية المتعلقة بالقرصنة

٦٥ - أعد كل من مكتب الشؤون القانونية، والمنظمة البحرية الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وثائق توجيهية عن عناصر التشريعات الوطنية المتعلقة بالقرصنة، تركّز على تنفيذ الصكوك القانونية الدولية بموجب الاختصاصات التي يتمتع بها كل منها، أصدرتها اللجنة القانونية التابعة للمنظمة البحرية الدولية في أيار/مايو ٢٠١١. وقد أتاح مكتب الشؤون القانونية مجموعة التشريعات الوطنية المتعلقة بالقرصنة التي قدمتها الدول إلى الأمم المتحدة، في موقعه الشبكي للاطلاع عليها.

المسائل المتعلقة بالمقاضاة

٦٦ - تنص المادة ١٠٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أن تتعاون جميع الدول إلى أقصى حد ممكن في مكافحة القرصنة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أبرم عدد من الدول اتفاقات ترمي إلى تيسير محاكمة القراصنة المشتبه فيهم.

٦٧ - وتم التوقيع على اتفاقات لنقل القراصنة المدانين، بين حكومة سيشيل وكل من الحكومة الاتحادية الانتقالية، و ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند''. وقد تسنى إبرام تلك الاتفاقات بفضل العمل الذي اضطلع به الفريق العامل ٢ التابع لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، وهي اتفاقات ستمكّن سيشيل من نقل القراصنة الصوماليين المدانين إلى ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند'' لقضاء الأحكام الصادرة بحقهم. ومنذ التوقيع على تلك الاتفاقات، تعرب ''صوماليلاند'' عن رغبتها في إمعان النظر في تلك المسألة قبل البدء في التنفيذ. أما في حالة بونتلاند، فقد تجري أول عملية نقل فور استكمال أعمال تجديد السجن المركزي في بوساسو التي ينجزها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٦٨ - وأبرم الاتحاد الأوروبي وموريشيوس اتفاقا يتعلق بمحاكمة المشتبه في تورطهم في أعمال القرصنة الذين تحتجزهم القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي لمكافحة القرصنة. ووضع المكتب برنامجا مشتركا مع الاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ تلك المحاكمات.

٦٩ - وقد تلقى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقارير تفيد بأن ٦٠ قرصانا مدانين قد تم الإفراج عنهم من السجون في ''صوماليلاند'' بعد دفع رشاوى لمسؤولي المحاكم والسجون. ويبدو أن البيانات التي أدلت بها السلطات في ''صوماليلاند'' للوفود الوطنية الزائرة تؤكد ذلك، كما تردد أن قاضيا أقدمَ ومسؤولا من أحد السجون على الأقل قد أُقيلا من منصبيهما.

٧٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظر مجلس الأمن وفريق الاتصال في آليات إضافية لمحاكمة القراصنة المشتبه فيهم. فقد اقترح مستشاري الخاص، في تقريره، تعزيز سيادة القانون في الصومال من خلال إنشاء نظام قضائي يتألف من محكمتين متخصصتين إحداهما في بونتلاند والأخرى في صوماليلاند وإنشاء محكمة متخصصة صومالية تتجاوز ولايتها النطاق الإقليمي. وعلى نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره ١٩٧٦ (٢٠١٠)، قدمتُ في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ تقريري (S/2011/360) عن طرائق آليات تلك المقاضاة، بما في ذلك مشاركة الموظفين الدوليين وأشكال الدعم والمساعدة الدولية الأخرى، آخذا بعين الاعتبار عمل الفريق المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وبالتشاور مع الدول المعنية في المنطقة.

حماية الأطفال

٧١ - تواصل آلية الرصد والإبلاغ المعنية بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، والتي يجرى تنفيذها في الصومال عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، توثيق المعلومات عن الأطفال المشاركين في القرصنة. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير ٢٠١٠، تم توثيق ١٠ حالات لتجنيد أطفال في صفوف جماعات القرصنة التي تعمل قبالة ساحل بونتلاند. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال عام ٢٠١٠، تم توثيق عدة حالات لهروب أطفال من حركة الشباب والتحاقهم بجماعات القرصنة في بونتلاند. وفي عام ٢٠١١، تلقت الأمم المتحدة ١٤ حالة تم التحقق من صحتها عن انتهاكات لحقوق الطفل، حيث أُفيد بأن مصدر حالتين منها في بونتلاند و ١٢ حالة في منطقة جنوب وسط الصومال. وكانت تسع من الحالات المبلّغ عنها تتعلق بالاغتصاب وخمس منها باختطاف غير مشروع. وتم توثيق جميع الحالات التسع في جالكايو/منطقة وسط الصومال وكانت جميع ضحايا الاغتصاب فتيات تقل أعمارهن عن ١٦ عاما. ويزعم أن نصف حالات الاغتصاب تلك أنها عمليات اغتصاب جماعية اقترفها قراصنة. ولذا يتعين وضع أحكام قانونية وأخرى تتعلق بالسياسات لكفالة أن يُعامَل هؤلاء الأطفال وفقا للمعايير والقواعد الدولية ذات الصلة، من أجل حماية كل طفل يُدعى أنه انتهك قانون العقوبات أو يُتهم بذلك أو يثبت عليه ذلك.

حقوق الإنسان

٧٢ - تضمنت دراسات أجريت في الآونة الأخيرة إشارات عديدة إلى تزايد نزوع القراصنة إلى ممارسة العنف إزاء رهائنهم، سواء كان عنفا جسديا قاسيا أو إيذاءً نفسيا. وتلقي هذه الدراسات الضوء على الأهمية البالغة التي يكتسيها تقديم المعتدين للعدالة. ولئن كان يتواصل في عدة دول إجراء المحاكمات المتعلقة بأعمال القرصنة، فإن تعزيز سيادة القانون في الصومال يتسم بأهمية محورية في تحقيق العدالة دون المساس بسلامة البلد الإقليمية وسيادته. ولا تزال

الاعتبارات المتصلة بحقوق الإنسان ذات أهمية في توجيه الإجراءات التي تتخذها الدول في جميع مراحل عمليات مكافحة القرصنة، بما في ذلك القبض على المشتبه فيهم واحتجازهم ومحاكمتهم ونقلهم، وهي بالمثل اعتبارات ذات أهمية في ما يتعلق بسجن القراصنة المدانين. وتساعد الأمم المتحدة الصومال، من خلال الأعمال التي يضطلع بها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على بناء القدرة اللازمة في مجالات حقوق الإنسان والأمن والعدالة.

خامسا – الجزاءات المحددة الهدف

٧٣ – يشير التقرير النهائي الذي أعده فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، المنشأ عملا بالقرار ١٩١٦ (٢٠١٠)، والصادر في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١ (S/2011/433)، إلى تنامي أهمية المفاوضين عن القراصنة. فمن بين التوصيات التي قدمها فريق الرصد عن القرصنة، توصيته بتسمية قراصنة معروفين يحدد فريق الرصد أو الدول الأعضاء هويتهم لاتخاذ تدابير محددة الهدف بحقهم؛ وبالقيام، كتدبير مؤقت، بإنشاء هيئة تحقيق متخصصة تناط بها ولاية جمع المعلومات وإقامة الأدلة وتسجيل إفادات الشهود؛ واعتبار المحركات الخارجية، التي تعمل بقوة ٤٠ حصانا فما فوق، أصنافا ”مزدوجة الاستخدام“ يشكل نقلها أو بيعها أو تصديرها إلى الصومال خرقا محتملا لحظر توريد الأسلحة العام والكامل؛ ووضع إطار تنسيقي وتنظيمي شفاف لمنح تراخيص الصيد؛ وتعيين ضابط مسؤول تابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي يجوز لفريق الرصد أن يوجه إليه طلبات رسمية للتعاون وتبادل المعلومات؛ وإنشاء إطار قانوني دولي لتنظيم أنشطة الشركات الخاصة للأمن البحري التي توفر الحماية المسلحة للسفن في المياه الدولية. وأوصى فريق الرصد بتحديد أسماء عدة زعماء قراصنة عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨).

٧٤ – وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٠٢ (٢٠١١) الذي مدد بموجبه ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا ووسع نطاقها. وبدأ فريق الرصد عمله في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وسيواصل التحقيق بشأن ميليشيات القراصنة والممولين والميسرين والداعمين الفعليين والمستفيدين وتقديم تقارير عنهم.

سادسا – الدور التنسيقي للأمم المتحدة

٧٥ – تمثل مواجهة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال تحديا معقدا أمام الصومال والمجتمع الدولي. ويتخذ التصدي لها أوجها متعددة، إذ يشمل جهات فاعلة

من الدول ومن غير الدول، تنتمي إلى منطقة جغرافية واسعة، كما يشمل نطاقا واسعا من الخبرات في كل من المجالين المدني والعسكري. وقد دعمت الأمم المتحدة هذا التصدي عن طريق حشد عدة إدارات وبرامج ووكالات متخصصة. ومن الأمور الجوهرية لنجاح هذه الجهود تنسيقها على نحو فعال، بما يضمن تكاملها ضمن الاستراتيجية العامة التي ترمي إلى تحقيق السلام في الصومال لكي يمكنه في نهاية المطاف التصدي للتحديات التي تواجهه في مجال فرض القانون والنظام.

٧٦ - ولقد أنشأ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بصفته جهة التنسيق لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، فرقة عمل متكاملة تتخذ من نيروبي مقرا لها وتتألف من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والعاملة فيما يخص الصومال، تسمى مجموعة نيروبي، ولها شركاء من المنظمات الإقليمية. ويشترك المكتب أيضا في رئاسة فريق تقني عامل لمكافحة القرصنة بمشاركة من الدول الأعضاء المنخرطة في الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة. ويضطلع المكتب كذلك بتيسير تنسيق الجهود الصومالية، بالاشتراك مع المنظمة البحرية الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عن طريق عملية كمبالا، ويقود جهود التوعية. وفي عام ٢٠١١ أطلق المكتب حملة إعلامية عن طريق شركاء محليين، شملت ”بونتلاند“ وحملة إعلامية أخرى في الشطر الجنوبي من وسط الصومال. وشارك في ذلك المشروع قادة محليون ودينيون، ومسؤولون حكوميون، وجماعات الشباب والمرأة، ووسائل الإعلام الصومالية.

٧٧ - وفي المقر، واصل الفريق العامل الفرعي المعني بالقرصنة التابع لفرقة العمل المتكاملة المعنية بالصومال، والذي ترأسه إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ويتألف من ١٦ هيئة من هيئات الأمم المتحدة والإنتربول، اجتماعاته بانتظام لكفالة تبادل المعلومات وتنسيق جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة القرصنة. وإضافة إلى ذلك، يرأس وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل بصورة وثيقة مع فريق الاتصال لوضع الأولويات الاستراتيجية للتصدي الدولي لمكافحة القرصنة، ولضمان أن تتكامل تلك الجهود على نحو وثيق مع دعمنا المشترك لعملية السلام في الصومال.

سابعا - ملاحظات

٧٨ - أحرز المجتمع الدولي خلال سنوات قليلة تقدما في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وقد نجح الوجود البحري المتواصل للدول الأعضاء في تقليل عدد أحداث القرصنة والسطو المسلح في البحر في تلك المنطقة، وأدى إلى زيادة عدد القراصنة الذين يجري القبض

عليهم وتقديمهم للمحاكمة. وشهد تبادل المعلومات والتنسيق بين مجموعة كبيرة ومتنوعة من القوات البحرية الدولية عن طريق آلية الوعي المشترك وتفادي التضارب المبتكرة تحسنا كبيرا. وقد ارتفع مستوى التعاون بين القوات البحرية وملاك السفن وجهات إنفاذ القانون الدولية. ويقوم مزيد من ملاك السفن بحماية موظفيهم وسفنهم عن طريق تنفيذ أفضل الممارسات الإدارية، التي ما زالت تعتبر خط دفاع أمامي ضد القرصنة، وهي معممة على نطاق واسع. كما أن العمل على تعقب المعاملات المالية لمدبري عمليات القرصنة يحرز تقدما.

٧٩ - وحماية الشحنات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها والتي قدمها برنامج الأغذية العالمي، وكذلك حماية خطوط إمداد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تعد حماية قيِّمة من حيث أنها تخفف من حدة المعاناة داخل الصومال، وتساعد على تحمل التغيرات العسكرية في الميدان. وأقدم شكري إلى عدة جهات من بينها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وجميع الدول الأعضاء المشاركين في جهود الردع في عرض البحر.

٨٠ - وعلى الرغم من النجاحات التي أحرزت مؤخرا في احتواء القراصنة، لا يزال تهديد القرصنة قائما. ويمتد في الواقع هذا التهديد إلى مناطق أوسع بسبب الوسائل المتاحة للقراصنة التي يتزايد مدى تطورها، وفضلا عن ذلك، من المتوقع أن ترتفع هجمات القراصنة الصوماليين بشدة في الأسابيع القادمة عقب انخفاض حدة الرياح الموسمية. لذا، من اللازم على الدول الأعضاء والعناصر الفاعلة الدولية الأخرى مضاعفة الجهود من أجل المضي قُدما انطلاقا من النجاحات التي أُحرزت مؤخرا.

٨١ - ويساورني القلق من التقارير التي أفادت بوجود روابط بين حركة الشباب وجماعات القراصنة. ذلك أن تعزيز تدابير إنفاذ القانون التي قامت بها بعض السلطات الإقليمية في الصومال أدى إلى دفع أوكار القراصنة إلى الجنوب، في اتجاه مناطق تتداخل مع منطقة نفوذ حركة الشباب.

٨٢ - وقد شددت على أن المعركة مع القرصنة قبالة سواحل الصومال لا يمكن الفوز فيها إلا عن طريق استراتيجية متكاملة تتناول الردع والأمن وسيادة القانون والتنمية. ويشير ذلك النهج إلى أن العوامل التي تغذي القرصنة ينبغي معالجتها بمزيد من القوة، سواء من جانب الصومال أو من جانب المجتمع الدولي. ويجب أن تكون جهود مكافحة القرصنة عنصرا يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية السلام في الصومال. وفي هذا الصدد، تعد الأجزاء المتعلقة بمكافحة القرصنة في خريطة طريق مقديشو التي تم الاتفاق عليها مؤخرا خطوة في الاتجاه الصحيح.

٨٣ - وفي حين أن القضاء على القرصنة هدف محوري، فمن المهم وضع أولويات مؤقتة في مكافحة تلك الآفة. ويتمثل أحد هذه الأهداف في تكملة العمليات الحالية للأمن البحري ببذل مزيد من الجهود في المياه الساحلية، في المنطقة الواقعة بين الساحل والمياه الدولية. على أنني أعي المسائل القانونية المتعلقة بالموارد التي يثيرها هذا الاقتراح والشواغل المتصلة بتطوير قدرات خفر السواحل في المنطقة. ويستلزم هذا الجانب من مكافحة القرصنة اهتماما أكبر.

٨٤ - وأشجع الدول الأعضاء والمنظمات المتعددة الجنسيات على النظر في إمكانية مساهمتها بقدر أكبر في معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة، بسبل من بينها اتخاذ مبادرات برية لتقوية القدرات الصومالية والإقليمية في المجال البحري وفي مجال إنفاذ القانون. وإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى زيادة استطلاع سُبل تمزيق السلسلة اللوجستية التي يستخدمها القراصنة على البر. فهناك خطر يتمثل في أن تستخدم المجموعات المنخرطة في القرصنة قوتها المالية ونيرانها لتدعيم ميليشياتها الموجودة على البر وتوسيع نطاقها. وينبغي استهداف المعاملات في الأموال والأسلحة التي تقوم بها عصابات القراصنة على نحو أكثر شدة، وذلك بسبل من بينها تشديد استخدام نظام الجزاءات الخاص بالصومال. فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى تدعيم ولاية فريق الرصد في التحقيقات المتصلة بالقرصنة، ووضع الرؤوس المدبرة للقرصنة على قائمة الجزاءات المناظرة.

٨٥ - ويساورني بالغ القلق بشأن مصير الضحايا من جميع أنحاء العالم الذين ما زالوا في أيدي القراصنة المجرمين. وغالبا ما يجري احتجازهم في ظروف سيئة ولاإنسانية. وأشجع الدول وقطاع النقل البحري ومنظمات الشؤون الإنسانية على توسيع نطاق المبادرات التي تساعد على رفع المعاناة عن البحارة المختطفين وغيرهم ممن تعرضوا لصدمة هجوم القراصنة. وأؤيد الدعوة التي وجهها مؤتمر مكافحة القرصنة الذي عُقد مؤخرا في دبي من أجل عقد مؤتمر يتناول هذه المسائل. وأود أن أعرب عن امتناني لجميع من اشتركوا في معاونتنا على إطلاق سراح الرهائن، بما في ذلك السلطات الصومالية والحكومات والمنظمات الإقليمية وقطاع النقل البحري وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.